وقد ذهب بعض المتأخرين الى بيف وثلاثين موضعا ومعلم اذكره
منها استقطبته لرجوعه الى ما ذكرته او لانه ليس بصحيح
والاصل في الاخبار ان توخر اه وجوزوا التقديم اذا لم
الاصل تقديم المبتدا وتاخير الخبر وذلك لان الخبر وصف
في المعنى للمبتدا فاستحق التاخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا
لم يحصل بتقديمه ضرر اي لبس او نحوه على ما سيبين فتقول
قايم زيد وقايم ابوه زيد وابوه منطلق زيد وفي الدار زيد
وعندك عمرو ووقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقديم
الخبر الجايز التاخير عند البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع
من البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فتقل المنع
عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث
ثم منع الكوفيون التقديم في نحو زيد قايم وزيد قام ابوه وزيد
ابوه منطلق وألحق الجواز اذا لم يمنع من ذلك واشار اليه بقوله
وجوزوا التقديم الا في البيت فتقول قايم زيد ومنه قولهم مشنوء
من يشنوك وقام ابوه زيد فمن مبتدا ومشنوء خبره مقدم
وقايم ابوه زيد لئلا ومنه قوله

تذكرت امه من لست واحدة ... وبان منتسبا في برثن الأسد

فمن لست واحدة مبتدا وخبر وقد تذكرت امه خبر مقدم وابوه
منطلق زيد ومنه قوله الى ملك ما امه من محارب ... ابوه ولا كانت كليب تصاهره

فابوه مبتدا وخبر وما امه من محارب خبر مقدم ونقل الشلوبين
ابو السعادات هبة الله بن الشجري الاجماع من البصريين
والكوفيين على جواز تقديم الجار اذا كان جملة وليس بصحيح
وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين والله تعالى اعلم

فامنعه

فامنعه حيث يستوي الجزآن ... عرفا ونكرا عادمي بيان
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا ... او قصد استفاله منحصرا
او كان مسند الذي لازم ابتدا ... او لازم الصدر كمن لي نجدا

ينقسم الخبر بالنظر الى تقديمه على المبتدا وتاخيره عنه ثلاثة
اقسام قسم يجوز فيه التقديم والتاخير وقد سبق ذكره وقسم
يجب تاخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر فاشار رحمه الله تعالى
الى الخبر الواجب التاخير فذكر منه خمسة مواضع الاول ان يكون
كل من المبتدا والخبر معرفة او نكرة صالحة لجعلها مبتدا لا مانع بين
المبتدا من الخبر نحو زيد اخوك وافضل من زيد افضل من عمر وظاهر
يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لانك لو قدمته فقلت اخوك زيد
وافضل من عمر وافضل من زيد لكان المقدم مبتدا وانت تريد
ان يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على
ان المقدم خبر جاز كقولك ابو يوسف ابو حنيفة فيجوز تقديم
الخبر وهو ابو حنيفة لانه معلوم ان المراد تشبيه ابي يوسف
بابي حنيفة لا تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف ومنه قوله

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ... بنوهن ابنا الرجال الاباعد

فقوله بنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا موخر لان المراد الحكم
على بني ابنائهم انهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بانهم كبني
ابنائهم الثاني ان يكون للخبر فعلا رافعا لضمير المبتدا مستترا نحو زيد
قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد فلا يجوز التقديم فلا يقال
قام زيد على ان يكون زيد مبتدا موخرا والفعل خبر مقدما بل يكون
زيد فاعل قام ولا يكون من باب المبتدا والخبر بل من باب الفعل
والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام ابوه جاز التقديم

تنبيه شمل قوله لازم الصدر اسماء الاستفهام
وغيرها ولهذا قال شيخ الاسلام لا يخصص لان
الصدر في اسماء الاستفهام بل مثلها اسماء الشرط
وما اضيف الى واحد منها وما التحقت به وغيرها
وانما الزمت هذه الاسماء صدر الكلام لئلا
يعمل السامع الكلام الذي هي فيه على معناه قبل
التفهيم فاذا جاء المفسر تشوش الذهن فلا
يدري اذلك المفسر راجع لما قبله او لما ياتي
فيشكل الامر اخرا هم وقال ايضا ان لازم
الابتدا لها صدر الكلام فعطف لازم
الصدر عليها في النظم من عطف العام على
الخاص كجعل او بمعنى الواو اه بدير

قوله فان وجد دليل الخ هذا يحتمل قول الناظم
عادمي بيان اي فخرج ما اذا كان واحد
بيان اما بقرينة مصونة كقولك ابو حنيفة
ابو يوسف فانها قاصمة باتباع ابي
يوسف لانه مشبه للمؤنث من اتباع ابي
حنيفة وخبرية ابي حنيفة لانه مشبه
به لان الامام الافقهية نحو رجل صالح
حاضر فيجوز ان تقول حاضر رجل صالح
فان القرينة اللفظية وهي الصفة
قاصمة على التكرة الموصوفة بالابتدائية
تقدمت او تاخرت اه بدير

قوله ومنه قوله بنونا الخ قال العيني استشهد
به الفاكهي على جواز تقدم الخبر مع كونه صالحا
لان يعتمد اي في التعريف لقيام قرينة على كل
منهما لانه من المعلوم ان المراد تشبيه بني
الابناء بالابناء لا تشبيه الابناء ببنينا الا بعد
وقد قيل لا تقديم ولا تاخير وان على عكس
التشبيه للمبالغة قلت شاهد في اه